العقيل يؤكد أهميتها كضلع حيوي في نظام الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون

646 مليون دولار استثمارات صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية في الخليج

كشفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عن التطور الملحوظ الذي حققته صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية في دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب ازدياد حجم الطلب المحلي على هذه المنتجات نتيجة ازدياد عدد السكان، وزيادة الوعي بأهمية النظام الغذائي الصحي.

وأوضح عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة أن "عدد المصانع العاملة في هذه الصناعة ارتفع من 24 مصنعا عام 2003 إلى 37 مصنعا عام 2013، وزادت استثماراتها التراكمية من 278.6 مليون دولار إلى حوالي 646 مليون دولار للفترة نفسها، كما ازداد عدد العاملين من 2488 عاملا إلى 5558 عاملا للفترة نفسها". وأشار إلى أن "نتيجة هذه التطورات ازدادت الطاقات التصميمية من حوالي 875 الف طن عام 2003 إلى نحو 1.350 مليون طن عام 2013، أي بزيادة نسبية قدرها 54.3 %".

وشدد الأمين العام على أن "الزيوت والدهون بأنواعها المختلفة ذات أهمية اقتصادية كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر هذه المنتجات إحدى ركائز الأمن الغذائي، وجزءا مهما من النظام الغذائي، وهي مادة غذائية أساسية ذات استهلاك كبير في العديد من القطاعات، وهي تتكامل مع الصناعات الغذائية الأخرى بدول مجلس التعاون كإنتاج الأعلاف، ولحوم الدواجن، إضافة إلى إنتاج البروتينات ومركزاتها وغيرها، كما أن لها علاقات تشابكية مباشرة وغير مباشرة مع عدد من القطاعات الاقتصادية، منها: الصناعات التحويلية، وصناعة الصابون، والصناعات الصيدلانية، والصناعات البلاستيكية، وصناعة الكيماويات".

وتعتمد صناعة زيوت الطعام في دول مجلس التعاون بصورة رئيسية على استيراد الزيوت الخام لتكريرها، وذلك بسبب عدم توفر الحبوب الزيتية محليا، عدا بعض الطاقات لاستخلاص زيوت السمسم، ومعاصر الزيتون التي بدأت حديثا في المنطقة بعد التوسع في زراعة الزيتون، وخصوصا في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية.

وتشير بيانات البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية IMIPLus، التابعة للمنظمة، إلى أن المملكة العربية السعودية حازت عام 2013 على المركز الأول في هذه الصناعة، حيث تمتلك 20 مصنعا بلغت استثماراتها المتراكمة 285 مليون دولار، أي بنسبة 44.1 % من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون في هذه الصناعة، كما استقطبت 2415 عاملا، بنسبة 43.5 % من إجمالي العاملين بدول المجلس، كما حازت على 59.5 % من حجم الطاقات التصميمية لدول مجلس التعاون. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بعدد مصانع قدره 11 مصنعا، وباستثمارات تراكمية بلغت 225.4 مليون دولار، أي بنسبة 34.9 %، وبعمالة قدرها 2343 عاملا أي بنسبة 42.2 %، كما حازت على 29.1 % من إجمالي الطاقات التصميمية للزيوت والدهون بدول المجلس.

وبذلك فقد حازت السعودية والإمارات على حوالي 88.6 % من إجمالي حجم الطاقات التصميمية للزيوت والدهون النباتية والحيوانية في دول مجلس التعاون.

وجاءت سلطنة عمان في الترتيب الثالث، حيث حازت على

عبد العزيز بن حمد العقيل

4 مصانع بلغت استثماراتها التراكمية 22.8 مليون دولار وعمالة قدرها 488 عاملا، كما حازت على حوالي 9.5 % من إجمالي حجم الطاقات التصميمية لدول مجلس التعاون. وتمتلك دولة الكويت مصنعاً واحداً ينتج عدداً من المنتجات الغذائية، ومنها الزيوت والدهون، بلغت استثماراته المتراكمة 107.2 مليون دولار، وعمالة قدرها نحو 263 عاملا، وساهمت طاقاته التصميمية بنحو 1.8 % من إجمالي طاقات دول المجلس. تلتها دولة قطر التي حازت على مصنع واحد لتعبئة زيت الزيتون وباستثمارات قدرها 5.5 مليون دولار وعمالة بلغت 49 عاملا، وطاقة قليلة بلغت 500 طن فقط. أما مملكة البحرين فقد كان لديها مصنع واحد، توقف عن العمل منذ مدة طويلة.

تقدير الاستهلاك الظاهري لدول المجلس

تستهلك دول مجلس التعاون وفق بيانات "جويك" كميات كبيرة من الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، وذلك بسبب ازدياد عدد السكان، وتحسن مستوى المعيشة، وازدياد الوعي الصحي، ويقدر استهلاك دول مجلس التعاون من مختلف أنواع الزيوت والدهون عام 2013 بأكثر من 1.2 مليون طن، تستهلك المملكة العربية السعودية قرابة نصف هذه الكمية، أي بنسبة 50.8 %، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 24.4 %، ثم دولة الكويت بنسبة 10.5 % تقريبا، تلتها سلطنة عمان بنسبة 7.9 %، ثم دولة قطر بنسبة 4 % تقريبا، تلتها مملكة البحرين بنسبة 2.5 %.

مصادر الزيوت والدهون ومراحل تصنيعها

توجد الزيوت والدهون في خلايا الأنسجة العضوية والسوائل الخلوية لبذور بعض النباتات (البذور الزيتية) وكذلك في الألبان، وفي الأنسجة المحيطة بالأحشاء الداخلية للحيوانات البرية والبحرية، ويمكن تصنيف الزيوت بشكل عام إلى زيوت نباتية تشكل 80 % تقريبا من أنواع الزيوت، وزيوت حيوانية تقدر بنحو 19 %، وزيوت بحرية بنسبة 1 %.

وتعتبر الحبوب الزيتية أهم مصادر إنتاج الزيوت، ومن أهمها فول الصويا، ودوار الشمس، وبذرة القطن، والذرة، والفول السوداني، والزيتون، والسمسم، وجوز الهند، ونخيل الزيت. كما أن هناك بذورا زيتية تستخدم زيوتها لأغراض صناعية بصورة أساسية، ولأغراض غذائية بصورة جزئية، نذكر منها بذرة اللفت، وبذرة الكتان، وبذرة الخروع، وبذرة القرطم (العصفر) وغيرها. أما الزيوت والدهون البحرية فهي زيوت الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، وتوجد الدهون الحيوانية في حليب الحيوانات البرية، كالأبقار والأغنام والماعز والجاموس والجمال.

وتمر صناعة الزيوت النباتية بعدة مراحل حتى تصبح صالحة للاستهلاك، تشمل تنظيف البذور من الأتربة، ثم نزع القشور وتكسير البذور لتسهيل عملية استخلاص الزيت، يتم بعد ذلك طبخ البذور باستخدام البخار ثم يستخلص الزيت إما بالحرارة، أو بالضغط الميكانيكي، أو باستخدام المذيبات، يتم بعدها تكرير الزيت وذلك بسحب الشوائب العالقة به، وتعديل اللون وتعديل حموضة الزيت، وتبييض المنتج، وذلك بتخليص الزيت من اللون الغامق، وأخيرا التقطير وذلك بتخليص الزيت المبيض من الشوائب، يتم بعدها تعبئة المنتج في عبوات بلاستيكية أو معدنية بسعات مختلفة يتم إدخالها في عبوات كرتونية وتغليفها تمهيدا لتخزينها وتسويقها.

ويتم استيراد زيوت الذرة الشامية ودوار الشمس وفول الصويا بصورة أساسية من الولايات المتحدة الأميركية، بينما يتم استيراد معظم زيت النخيل من ماليزيا وإندونيسيا.

واقع الصناعة

ومن خلال قراءة شاملة لواقع هذه الصناعة في دول الخليج يتبين أنها تعتمد على استيراد الزيت الخام أو شبه المكرر وتقوم بتصفيته وتكريره، ولا يوجد سوى بعض المعاصر لزيت الزيتون بصورة رئيسية في السعودية، أما الدهون النباتية والحيوانية فيتم إنتاج جزء كبير منها ضمن مصانع الألبان العاملة في دول مجلس التعاون.

ويعتبر زيت أولين النخيل الأكثر انتشارا في منطقة دول المجلس، وذلك بسبب سعره المنخفض نسبياً، ووجود جاليات آسيوية معتادة عليه بأعداد كبيرة، كما يلاحظ زيادة الاستهلاك من الأنواع الأخرى مثل زيت دوار الشمس وزيت الذرة وزيت الزيتون، أما بالنسبة لزيت فول الصويا وعلى الرغم من قيمته الغذائية، فما زال استهلاكه ضئيلا، ويعود ذلك إلى عدم المعرفة والتعود عليه.

وقد سعت معظم شركات إنتاج الزيوت النباتية في دول المجلس، وخاصة الكبيرة منها، إلى تبني إستراتيجيات فعالة في التسويق والمبيعات، بحيث حققت انتشارا واسعا في أسواق الخليج وأسواق الدول العربية الأخرى والأسواق الدولية، كما أنها تسعى باستمرار على التكيف مع متطلبات وأذواق المستهلكين، مما يساعد على زيادة الحصص وتنمية الصادرات.

من خلال الدراسة المقارنة للمصارف في دول «التعاون»

بنك الخليج يحصد جائزة «أفضل تجربة للعملاء على مستوى الفرع الشامل في الكويت»

بنك الخليج
GULF BANK
معكم نستمر
شعار بنك الخليج

أعلن بنك الخليج عن فوزه بجائزة «أفضل تجربة للعملاء على مستوى الفرع الشامل في الكويت» من شركة إيبوس للحلول المتكاملة، في الدورة السنوية العاشرة لمؤشر المقارنة المعيارية لتجربة المتعاملين في قطاع المصارف ومراكز الصرافة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتأتي جائزة «مؤشر المقارنة المعيارية لتجربة المتعاملين» بناء على الأبحاث التي أجريت في الفترة بين مايو ونوفمبر 2014، وتعد الدراسة الأوسع والأكثر شمولية لتجارب العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث جرت مقارنة 63 بنك من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ثلاث قنوات لتقديم الخدمة، وهي الفروع ومراكز الاتصال والمواقع الإلكترونية. وتهدف هذه الدراسة إلى تزويد القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون بمعلومات عن جودة الخدمة في السوق، وتحدد المنافسة في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإن التجربة المتميزة التي يمر بها العملاء قد ترفع بشكل كبير من مستوى ولائهم، كما قد تشكل عاملا أساسيا لجذب عملاء جدد والتعزيز من أهمية ثقافة خدمة العملاء واستخدامها كأداة فاعلة.

وبهذه المناسبة، صرح فيكرام إيسار، مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج، قائلا: «نحن فخورون لفوزنا بهذه الجائزة والتي تأتي ترسيخا لمكانة بنك الخليج كبنك رائد في الكويت. لقد عملنا بجد لبناء سمعة قوية في مجال الخدمة المتميزة المقدمة إلى العملاء، ونحن فخورون بما حققناه حتى الآن، إلا أننا نسعى باستمرار إلى تجاوز توقعات العملاء، والابتكار الدائم وطرح أفكار جديدة للمنتجات والخدمات المالية، كما نتطلع إلى الحفاظ على التزامنا تجاه عملائنا بنفس الطاقة والحماس.»

وخلال الدراسة التي أجريت للعام 2014، قام الباحثون في شركة إيبوس بتغطية 1260 زيارة للفروع و756 محادثة تمت بمراكز الاتصال و504 تفاعلا عبر المواقع الإلكترونية للحصول على 66276 إجابة حول التجربة التي يمر بها العملاء عند التعامل مع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ركز الباحثون على سيناريوهات واقعية يواجهها العملاء المرتقبون أثناء طلبهم لخدمة معينة من البنك، وذلك بهدف تقييم أربعة عوامل أساسية متغيرة لتوفير الخدمة وهي: المصداقية، والاستجابة، والتأكيد والتعاطف.

يسعى بنك الخليج باستمرار للابتكار وإرساء معايير جديدة للتميز في الخدمات المصرفية في المنطقة. وتأتي هذه الجائزة تتويجا لعدد من الجوائز المرموقة التي تلقاها بنك الخليج مؤخرا وفي مقدمتها جائزة «مصرف العام» من مجلة «أريبيان بيزنس»، وجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في الكويت» من مجلة «انترناشونال فاينانس»، وجائزة «أفضل بنك للمدفوعات المحلية وإدارة النقد في الكويت من «شركة إيجن بانكر»، وجائزة «أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية للأفراد». وجائزة «أفضل برنامج لتطوير الموظفين 2014» من مجلة «بانكر مينا إيست»، وجائزة «شخصية العام في مجال الموارد البشرية» للقطاع الخاص في الحفل السنوي السادس لتوزيع جوائز التميز في الموارد البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأخيرا جائزة «التميز في عملية الدفع الإلكتروني الفوري» من سيتي بنك.

«الخبير المالية» و«الأرين القابضة» توقعان اتفاقية إستراتيجية

لقطة تذكارية بعد توقيع الاتفاقية

أعلنت شركة الخبير المالية، عن توقيع اتفاقية استراتيجية مع شركة الأرين القابضة، إحدى أكبر شركات التطوير العقارية في المملكة العربية السعودية.

تأتي هذه الإتفاقية الاستراتيجية لتعزيز دور الخبير في قطاع الاستثمار العقاري المحلي، كما تتيح هذه الإتفاقية العديد من الفرص للاستفادة من قطاع التطوير العقاري السكني السعودي والذي يتوقع أن يستمر في تحقيق نمو كبير على مدى السنوات القادمة نتيجة لحجم الطلب القوي الذي تشهده المدن السعودية الرئيسية في ظل النقص الملحوظ في العرض من الوحدات السكنية.

تأسست شركة الأرين في العام 2003، وهي شركة تطوير عقاري تتمتع بخبرة واسعة وسجل حافل بسلسلة من المشاريع الناجحة والتي اشتملت على أكثر من 1.000 فيلا سكنية تم تطويرها في مناطق متعددة من المملكة.

وقال أحمد سعود غوث، نائب الرئيس التنفيذي لشركة الخبير المالية «نظرًا للتغير الديموغرافي والنمو المضطرد في الشريحة السكانية الشبابية في المملكة وتطور العديد من الأنماط الحياتية للمجتمع السعودي، فمن المرجح أن يستمر الطلب على الوحدات السكنية بشكل قوي في جميع مناطق المملكة. إضافة إلى ذلك سوف تحتاج المملكة إلى توفير عدد كبير من المشاريع السكنية الجديدة لمواكبة النمو السكاني المرتفع والمتوقع أن يصل إلى 37.2 مليون نسمة بحلول العام 2020 بحسب تقرير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. يتيح تعاوننا مع الأرين توظيف خبراتنا في القطاع العقاري والاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم في ظل النمو الكبير الذي يشهده القطاع العقاري السعودي».

من جانبه صرح المهندس محمد الغانم، الرئيس التنفيذي لشركة الأرين القابضة،«تسعى الأرين إلى تقديم حلولاً وخدمات عقارية عصريةذات مستوى رفيع وجودة عالية، على مدى السنوات العشر الماضية، وضعت الأرين عدداً من الاستراتيجيات الفريدة والمبتكرة التي تعتمد على توفير الحلول المعمارية العصرية والمواد عالية الجودة والتي مكنت الشركة من الوصول إلى الريادةفيتوفير حلول سكنية مميزة في السوق العقاري السعودي، تعتبر هذه الاتفاقية نقطة بداية قوية للأرين للاستفادة من تجربة شركة الخبير المالية الواسعة في هيكلة المنتجات الإستثمارية المبتكرة والمتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية وذلك للمضي قدماً لتوفير حلول عقارية ومشاريع سكنية متعددة تتوافق مع متطلبات وتطلعاتالأسرة السعودية وتلبي نمط الحياة المتجدد للمجتمع السعودي».

من الجدير بالذكر أن شركة الخبير المالية، شركة متخصصة في إدارة الأصول والخدمات الاستثمارية، ومقرها جدة،وهيحاصلة على ترخيص من هيئة السوق المالية السعودية (ترخيص رقم 37-07074).

«ديلويت»: الأسواق الناشئة أكثر جاذبية للشباب من الشركات العالمية الكبرى

تشير دراسة ديلويت السنوية الرابعة حول اتجاهات جيل الألفية إلى ضرورة تركيز الشركات في القرن الحادي والعشرين على أهدافها الأساسية والعنصر البشري، وليس على المنتجات والأرباح فحسب. إن هذه الخلاصة وغيرها من المعطيات في الدراسة تشير إلى أنّ الشركات، وخصوصا في الأسواق المتقدمة، ستحتاج إلى إجراء تغييرات أساسية من أجل استقطاب اليد العاملة المستقبلية واستبقائها.

وقد عملت ديلويت على استطلاع القادة المستقبليين من 29 بلدا حول العالم، عن القيادة الفاعلة، وكيفية عمل الشركات وتأثيرها على المجتمع. ويعتقد جيل الألفية بأغلبية ساحقة (75%) أنّ الشركات تركز على أجنداتها الخاصة بدلا من المشاركة في تطوير المجتمع.

في هذا الاطار، قال عمر الفاهوم، رئيس مجلس إدارة ديلويت الشرق الأوسط ومديرها التنفيذي: «الرسالة واضحة، اذ يركز أبناء جيل الألفية أهدافهم المهنية على الوسائل التي تستخدمها الشركات بهدف تعزيز مهارات موظفيها، والمساهمة في تطوير المجتمع، بموازاة اهتمامهم بمنتجاتها وأرباحها. وعلى الشركات الأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات والخلاصات، لا سيما في الأسواق المتقدمة، اذ تحتاج إلى تغيير مقاربتها للمواهب من جيل الألفية لتفادي خسارتهم».

ويشعر 28% فقط من أبناء جيل الألفية بأنّ مؤسساتهم الحالية تستفيد من مهاراتهم وقدراتهم بشكل تام. ويتطلع أكثر من نصف هؤلاء (53%) إلى أن يستلموا مركز القيادة أو يتبوؤوا مركزا تنفيذيا هاما في مؤسساتهم الحالية. ولا بد من الاشارة الى الفارق الهام في طموح جيل الألفية بين الأسواق الناشئة والأسواق المتطوّرة إذ أفاد 65% من أبناء جيل الألفية العاملين في الأسواق الناشئة بأنهم يودون تحقيق هذا الهدف، مقارنة مع 38% منهم فقط في الأسواق المتقدمة. وهي نسبة كانت أعلى بين الذكور أيضا.

بالإضافة إلى ذلك، وجد تقرير ديلويت بأنّ الشركات العالمية الكبرى أقل جاذبية بالنسبة إلى أبناء جيل الألفية في الأسواق المتقدمة (35%) مقارنة مع الأسواق الناشئة (51%)، كما يميل أبناء جيل الألفية العاملين في الأسواق المتقدمة إلى إطلاق شركاتهم الخاصة بنسبة أقل (11%) أيضا من نظرائهم العاملين في الأسواق الناشئة (22%).

ومن الخلاصات الهامة الأخرى في دراسة ديلويت:

منتدى دافوس .. من النظريات الاقتصادية إلى صناعة الحدث اقتصادياً ودولياً

تنطلق اعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دورته ال45 بمنتجع دافوس السويسري اليوم الاربعاء تحت شعار (السياق العالمي الجديد واستكشاف التحديات العالمية الأكثر إلحاحا في عام 2015) بمشاركة 2500 شخصية من 140 دولة.

ويشارك 300 ما بين رؤساء دول وحكومات ووزراء من مختلف قارات العالم فيما يشكل باقي المشاركين صناع القرار الاقتصادي من القطاع الخاص وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني.

وحظي المنتدى خلال مسيرته بالكثير من الاهتمام الدولي حتى اصبح مصنفا كواحد من اهم شبكات الاتصال بين كبار صناع القرار السياسي والاقتصادي في العالم وضمن الفاعلين الاساسيين في رسم خريطة المشهد العالمي بشكل مباشر او غير مباشر.

واعتمد المنتدى منذ بزوغ فكرته في عام 1970 على «الربط بين العلوم الاقتصادية النظرية وتطبيقها على الواقع لا سيما في تلك الفترة التي كان الغرب فيها مهيمنا على المجال الاقتصادي بشكل قوي تجسدت في كتلة اوروبا الغربية آنذاك وشمال القارة الامريكية ومعهما اليابان».

ثم تبلور هذا الربط بين النظرية والتطبيق مجال الاقتصاد خلال اولى دورات المنتدى في 25 يناير من عام 1971 عندما شهد مئتجع (دافوس) السويسري أول جلسات «المنتدى الاوروبي للادارة» وظهر اسم بروفسور كلاوس شواب للمرة الاولى على الساحة الدولية بنجاحه في جمع كبار علماء الاقتصاد آنذاك تحت سقف واحد مع رئيس الاتحاد الاوروبي.

وحفز نجاح هذا المنتدى الوليد على تسجيل فكرته في صورة «مؤسسة» اتخذت من ضاحية (كلوجني) القريبة من مدينة جنيف السويسرية مقرا رئيسيا لها فاستفاد من الحياد السويسري في فترة الحرب الباردة وقربه من منظمات الامم المتحدة للتواصل مع مختلف الاطراف المعنية بالمشهد الاقتصادي العالمي.

وكان واضحا منذ بدايات المنتدى تركيزه على ان «المؤسسات الاقتصادية الخاصة منها هي العصب الاساسي للاقتصاد والسياسة» معا وهو ما عبر عنه مؤسس المنتدى بروفسور كلاوس شواب عندما وضع «المؤسسة الاقتصادية» كمحرك للأحداث وكل من حولها هم من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات ايضا.

تم ركز المنتدى على «تكثيف التعاون الاقتصادي بين دول غرب اوروبا» كما شجعت ميول المنتدى المؤيدة للاقتصاد الليبرالي الحر على اكتساب تأييد المزيد من المؤسسات الاقتصادية.

إلا ان الاعتراف بقوة المنتدى على المستويين السياسي والاقتصادي تمثلت عام 1973 برئاسة الامير برنارد زوج ملكة هولندا لدورته في ذلك العام مع شراكة الاتحاد الأوروبي حيث شهد المنتدى للمرة الاولى استعراض «سيناريوهات النمو الاقتصادي العالمي» ماشد اليه الانظار اكثر فأكثر، ثم دخل المنتدى مع عام 1974 طورا جديدا في تناول القضايا الاقتصادية العالمية لاسيما ان تداعيات حرب أكتوبر العربية الاسرائيلية كانت قد تركت بصماتها على الاقتصاد الاوروبي بعد ازمة النفط فتحول المنتدى الى «البحث عن الموارد الطبيعية وعدالة توزيعها».

كما شهد العام نفسه ايضا اول مشاركة لرجل دين في المنتدى في توجه واضح لمحاولة كسب ود التيارات المسيحية المهتمة بصناعة المال والاعمال سواء في اوروبا او امريكا اللاتينية.

وفي عام 1975 شهد المنتدى اول تعاون مع الامم المتحدة من خلال منظمتها للتنمية الصناعية والتي بدأ من خلالها المنتدى ينظر الى قضايا الدول النامية باستضافة المكسيك كاول دولة غير اوروبية تشارك بوفد رسمي رفيع المستوى.

كما يمثل العام ذاته بداية توضيح معالم أهداف المنتدى الذي بلورها في «استطلاع آفاق المشهد الاقتصادي العالمي والاوروبي» و«تسهيل التواصل بين صناع القرار الاقتصادي والسياسي على اعلى المستويات».

وفي عام 1976 بدأ المنتدى يتناول شؤون الشرق الاوسط في «محاولة لتقريب وجهات النظر» حيث قام برعاية اول لقاء عربي اوروبي على مستوى رجال الاعمال ولكن بعيدا عن دافوس في منتجع مونترو على شواطئ بحيرة جنيف بحضور اكثر من 1500 من رجال الاعمال قرابة 400 منهم من العالم العربي.

ويمثل الاهتمام بالشرق الاوسط نقلة نوعية في عمل المنتدى اذ حفزت هذه الخطوة دخول «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي» لدعم المنتدى ماديا ما جعله يكتسب لقب «نادي دافوس» وبعد عام واحد من هذا اللقاء الشرق اوسطي الاوروبي فتحت واشنطن ابوابها للمنتدى بعد ان استضاف المعارض السوفياتي فلاديمير كونستانتينوفيتش بوكوفسكي ليتحدث امام المنتدى الى العالم حول «المخاطر التي تهدد الحقوق المدنية ودور قيادات الاعمال في تفعيل هذا الدور».

«ساكسو بنك» يعلن عن تلبيته لمتطلبات رأس المال التنظيمية

أعلن «ساكسو بنك» اليوم الاثنين أن البنك والشركات التابعة له في وضع مالي جيد لإتمام أعمال البنك على مستوى العالم، ويأتي هذا الإعلان في ضوء التقلبات القوية الكبيرة الناتجة عن خطوات البنك المركزي السويسري والتي أثرت على العملة السويسرية «الفرنك».

إن «ساكسو بنك أي/اس» هو بنك يعمل تحت رقابة أوروبية ويلبي متطلبات رأس المال التنظيمية بموجب هيئة الصيرفة الأوروبية وهيئة الخدمات المالية الدنماركية، تفوق متطلبات رأس المالالخاصة بالبنوك الخاضعة لرقابة هذه الهيئات المتطلبات الخاصة بمعظم شركات الوساطة التي لم يتم ترخيصها للعمل كبنوك.

العديد من العملاء لدى «ساكسو بنك» انتهى بهم المطاف بعدم وجود هامش كافي كضمان لتغطية خسائرهم في المراكز على الفرنك السويسري، يقوم «ساكسو بنك» بالتواصل مع هؤلاء العملاء لتسوية هذه المبالغ غير المؤمنة. ومن المتوقع أن يكون بعض هؤلاء العملاء عاجزين عن تسوية الرصيد كاملا وبالتالي سيتحمل البنك خسائر في هذا الصدد.

وعلى الرغم من ذلك، وحتى في الحالات المستبعدة التي قد لا يكون «ساكسو بنك» قادرا فيها على استعادة أي من المبالغ المعلقة، فإن «ساكسو بنك» سيبقى قادراً على تلبية متطلبات رأس المال التنظيمية الخاصة به.

يعتبر نهج «ساكسو بنك» الوقائي والمتين لإدارة المخاطر جزءا من الأسباب التي مكنت البنك من حماية قوته المالية. يعد أن قام البنك بتحديد المخاطر المتنامية في تداول الفرنك السويسري، قام البنك بزيادة متطلبات الهامش للتداول بالفرنك السويسري وذلك في شهر سبتمبر 2014 من 4% إلى 8% وخفض الرافعة المالية عليه من 25 ضعفا إلى 12.5 ضعف وهو ما خفض الرفع المالي لمراكز العملاء بشكل طبيعي وبالتالي خفض التأثير لتحرك الفرنك السويسري على محافظ عملاء «ساكسو بنك» بشكل جماعي.